ثانيًا. نعلن تمسُّكنا بحقّ سوريا في استعادة كامل أراضيها المحتلّة في الجولان، واستعادةِ لبنان أرضَه التي لا تزال محتلّةً في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا بكافّة الوسائل المتاحة بعد الإعلان الرسمي السوري عن لبنانيّتها تحت مظلّةِ الشرعية الدولية. كما نؤكّد تمسُّكنا بحقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتُها القدس، وبما يَضْمن لفلسطينيي الشتات حقَّ العودة إلى وطنهم التزامًا بالمواثيق وتنفيذًا للقرارات الدولية

ثالثًا: نؤكّد أنّ الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين بلديْنا قابلٌ لأن يكون مصدرَ غنًى وتنوُّعٍ وتكاملٍ لا يَحُول إطلاقًا دون التعاون والتنسيق والتكامل بينهما. على أنّ هذا يَشْترط إجراءَ تصحيح لتلك الأنظمة بناء على مراجعة نقدية شاملة للتجارب الماضية في البلديْن معًا. وإنّنا نعلن في هذا الصدد عن اقتناعنا العميق بأنّ البلديْنِ قادران على ابتكار رؤيةٍ للتنسيق والتكامل بينهما بما يحقّق تزخيمَ الطاقات والإمكانات والمزايا التفاضليّة التي يَزْخران بها، خصوصًا في مواجهة التحدّيات المتعدّدة التي تَطْرحها العولمةُ وفي الآفاق الواسعة التي تَفْتحها.

رابعًا: نطالب بضرورة احترام وتنمية الحريات العامة والخاصة، وحقوق الإنسان، وبناءِ دولة القانون والمؤسسات، والانتخابات الحرّة والنزيهة، وتداولِ السلطة، ووحدةِ الدولة وبسطِ سلطتها على كامل ترابها الوطني. ونؤكّد على الأهمية الاستثنائية التي تكتسبها مساراتُ التحوُّل الديموقراطي في حماية الاستقلال، وتعزيز قدرات شعبينا في معاركه الوطنية والقومية بل نصرّ على أنّ سيادة نظم ديموقراطيةٍ في البلديْن تشكّل أفضلَ ضمانةٍ لقيام ورسوخ علاقات متكافئة وسليمة بينهما. لكنّنا نتمسّك، في الآن ذاته، بحقّ الشعبيْن في أن يختارا، بكامل الحرية، النظامَ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يتلاءم وتطلُّعاتهما من دون أيِّ إكراه.

خامسًا: ندعو إلى إرساء العلاقات الاقتصادية بين البلديْن على الشفافية والعلانية والتكامل بما يراعي المصالحَ الشعبية، لا جَشَعَ حفنةٍ من المتحكّمين بالاقتصاد والسلطة. على أنّ هذا يَستلزم، أولَ ما يَستلزم، تحريرَ اقتصاديَ البلديْن من النهب المنظّم لثروة البلديْن ومواردهما الذي كانت تمارسه، ولا تزال، مافياتٌ مشتركةٌ مستفيدةٌ من مواقع حماية وانتفاع في سلطتَيِ البلديْن.

سادسًا: نُدين الاغتيالَ السياسيَ بما هو وسيلةٌ جرميةٌ للتعامل مع المعارضين وحلِّ النزاعات السياسية، ونشدّد على ضرورةِ تسهيلِ مهمّة لجنة التحقيق الدولية مُن أجل كشف المحرِّضين والمنظّمين والمنفِّذين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه وفي الجرائم الأخرى وتحميلهم المسؤوليةَ الجزائيةَ والسياسيةَ على جرائمهم وإنزال العقوبات التي يستحقُّونها أمام القضاء الدولي والرأي العامّ. ونَرْفض، في مطلق الأحوال، أيّ محاولةٍ لفرض العقوبات الاقتصادية وسواها على الشعب السوري.

سابعًا: نَسْتنكر أشكالَ التمييز والعنف التي تمارَسُ ضدّ العمّال السوريين في لبنان، ونطالب السلطاتِ اللبنانيةَ بتعقُّب المتّهمين بجرائم الاعتداء على هؤلاء العمّال وصولاً إلى القتل، وكشفِهم واعتقالِهم وتقديمِهم إلى المحاكمة ليَلْقوا الجزاءَ الذي يستحقّون.

ثامنًا: لسنا بغافلين عن المشكلات التي يثيرها وجودُ العمالة المتبادلة بين البلديْن، وخاصةً العمالة السورية في لبنان، وما تتركه من آثار على أوضاع الفئات العاملة ولاسيّما في موضوع الأجور والضمانات الاجتماعية. وهذا ما يتطلب ضرورةَ سنّ قوانين تنظّم انتقالَ العمالة واستخدامَها بين البلديْن لضمان مصالح العمال وحقوقهم

تاسعًا: نطالب السلطاتِ السوريةَ باتخاذ الإجراء الفوري لإطلاق سراح جميع المساجين والمعتقلين اللبنانيين في السجون والمعتقلات السورية، والكشفِ النهائي عن مصير المفقودين.

عاشرًا: إنّ العمل المشترك لتصحيح العلاقات بين البلديْن وتحقيقِ استوائها على مقام النّدّية والثقةِ والاحترام المتبادل يستدعي مراجعةَ مجمل الاتفاقات والمعاهدات الموقّعة بين سلطات البلديْن، اختتامًا لمرحلةٍ منقضيةٍ، وافتتاحًا لأخرى تقوم على التكافؤ والتعاون والمصالح المشتركة.

إنّ هذا الإعلان يكتسب شرعيتَه وقوّتَه من قِبَل الموقّعين عليه.

بيروت ـ دمشق

من ملفات الآداب القادمة

- **الطائفية في الوطن العربي (ملفّ من عدة أجزاء).**
- **السجن السياسي العربي (ملفّ من عدة أجزاء).**